الثورة ALTHAWRAH DAILY
Satrday : 11 Jumada Al-ola 1434 > 23 March > Issue No. 17656
السبت : 11 جمادى الأولى 1434هـ > 23 مارس 2013م > العدد 17656

أكد أن السياسة لن تنجح بدون اقتصاد

السلطات الاقتصادية يجب تقسيمها مثل السياسة للحد من الفساد

د.الفسيل: الدستور الجديد لا بد أن يلبي طموحات الشعب اقتصاديا

السياسة أخذت كل شيء في اليمن حتى ضاع كل شيء مقولة شبه بها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل وضع البلد الذي أصبح مشغولا بالسياسة حتى النخاع.

وأضاف: لو احتلت القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية التي تحظى بها السياسية لكان الوضع أفضل بكثير مما نحن فيه كون المشكلة ثلاثية الأبعاد: اقتصادية ، سياسية، اجتماعية.

وحذر الفسيل من إغفال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الحوار الوطني والدستور المنشود لأن تجاهلها سيعيدنا إلى المربع الأول وهو ما لا يتمناه الجميع.

حاوره/عبدالله الخولاني

*** بداية ألا ترون أن الاقتصاد ضاع في دهاليز السياسة ؟**

- وهذه هي الطامة الكبرى فمن الأهمية إبراز القضايا والمسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الحوار الوطني والتي رغم أهميتها ودورها البارز في وصول الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية في اليمن إلى ما هي عليه حاليا، إلا أنه يتم تجاهلها أو في أحسن الأحوال تحظى باهتمام أقل أو ضعيف من قبل السلطة السياسية وحكومة الوفاق الوطني، وكذلك الأحزاب والقوى والمكونات الشبابية في مقابل التركيز على القضايا والمسائل السياسية. ولذلك من الأهمية أن تحظى القضايا والمسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بنفس أهمية القضايا والمسائل السياسية في الحوار الوطني.

ولذلك، لا بد أن تحتل المسائل والقضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية التي تحظى بها المسائل السياسية ، خاصة وأن المناخ الفكري العام السائد حاليا في اليمن لا يزال مركزا جل اهتمامه ، إن لم يكن مهووسا ومطبوعا، على المسائل والجوانب السياسية ، وذلك على الرغم من الإشكالية والأزمة التي تعيشها اليمن حاليا ، مثلها مثل بقية الدول العربية ، الربيعية منها وغير الربيعية ، هي إشكالية ثلاثية الأبعاد؛ اقتصادية ، سياسية ، واجتماعية ، فالإشكالية التي تعاني منها اليمن تتعلق بصورة رئيسية بمسألة الثروة وهي مسألة اقتصادية من ناحية أولى ، وكيفية توزيع الثروة (وهي ذات بعد سياسي) ونتيجة توزيع الثروة (وهي ذات أبعاد اجتماعية) كما أن الاختلالات والتحديات الاقتصادية التنموية، التي تعاني منها اليمن، تشكل أحد أسباب نشوء الصراعات والنزاعات الداخلية والحروب الأهلية، وعاملا أساسيا لاستمرارها واتساع نطاقها. فعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والعادلة، وانخفاض معدلات البطالة والفقر تساهم بصورة أساسية في توفير الظروف المناسبة لتحقيق عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.

طموحات الشعب

*** هل نفهم من كلامك أن استقرار اليمن لن يكون إلا من خلال بوابة الاقتصاد ؟**

- إن تأسيس نظام سياسي واقتصادي واجتماعي في اليمن أحد أهداف الثورة اليمنية المعاصرة وأن ذلك يتطلب بالضرورة أن يؤسس الدستور اليمني القادم لعقد اجتماعي جديد يترجم اقتصادياً واجتماعياً من خلال تحديد توجهات اقتصادية واجتماعية صريحة تؤسس للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرجوة التي تلبي طموحات وآمال الشعب اليمني وتطلعاته وتضمن له الحياة الكريمة والعيش الكريم، وكذلك وسائل تطبيقها.

صحيح أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بحكم طبيعتها، هي إجراءات تتبدل وتتكيف ويشترط فيها أن تتأقلم لزوما مع المشاكل المطروحة، إلا أنه من المستحب كذلك أن تتوفر أرضية ومرجعية دستورية لهذه السياسات بحيث لا تنحرف أو تزيغ عن مرتكزات العقد الاجتماعي المتفق عليه والمتضمن في الدستور.

كذلك يعتبر الدستور في الدولة الحديثة هو العقد الاجتماعي كونه يكفل حماية حرية المواطنين وحقوقهم من اعتداءات الدولة لما تتمتع به من سلطة ونفوذ. كما يهدف الدستور إلى ضمان المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع. فالدولة الحديثة تنبني على وجود قانون يسمو على وظيفة الحكم، يحدد سلطات الدولة ويسند لها اختصاصاتها ويرسي الضمانات الضرورية للمواطنين في مواجهة تعسف الحكام، لهذا اعتبر الدستور بمثابة العمود الفقري للحياة السياسية وكسمة أساسية للدولة القانونية. كما أن ممارسة وظائف في السلطة ليس امتيازا وإنما يؤدون وظيفة حددها الدستور وبهذه الدستورية تنتقل آثار تصرفات الحكام إلى الدولة ولا تعتبر تلك الوظائف التي يمارسونها حقوقا شخصية، يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها ، كما أن تعقد الوضع الاقتصادي حاليا في اليمن وارتباكه على المستوى العالمي قد يحول دون فهم صحيح لطبيعة المرحلة التي تمر بها اليمن حاليا وما تتطلبه من إنجازات على الصعيد المؤسسي الذي يتربع على قمته الدستور كأول وأهم ترتيب مؤسسي على كافة المستويات. وبالتالي فإنه إذا أغفلنا أهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في الحوار الوطني والدستور المنشود فإننا سنعود مرة أخرى إلى حالة التخبط والتأويل للقوانين والتشريعات، والتي قد تخضع لأهواء مصالح وتيارات أو أحزاب معينة. ولذلك يجب علينا منذ الآن وضع أسس سليمة ومبادئ قوية وقواعد واضحة وشفافة تضمن وجود نظام اقتصادي واجتماعي قوي وراسخ يسعى لتحقيق أهدافه، وفي مقدمتها العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مهما تعاقب عليه الرؤساء والحكومات ، يضاف إلى ذلك، أن اليمن ما تزال من الدول الأقل نموا وإحدى الدول ذات الديمقراطيات الناشئة في العالم، الأمر الذي يتطلب بالضرورة تحديد والاتفاق على القضايا الاقتصادية والاجتماعية بصورة تفصيلية. فعند استعراض الدساتير المختلفة لدول العالم النامي والمتقدم نجد أن كثرة التفاصيل في تحديد ماهية النظام الاقتصادي تتناسب عكسيا مع تقدم الدولة وديمقراطيتها. فالدول الأكثر تقدما، مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا، هي أقلها في ذكر تفاصيل النظام الاقتصادي، بينما تكون الدول النامية والديمقراطيات الناشئة، مثل البرازيل وتركيا وماليزيا ، هي الأكثر حرصا وحاجة إلى تحديد طبيعة النظام الاقتصادي بشكل أكثر تفصيلا في دساتيرها. الأمر الذي يعكس عدم اكتمال مؤسسات الدولة في هذه الفئة من الدول ليقوم الدستور بمهام العديد منها إلى أن يتم إعادة بنائها.

> لو تحول الهوس السياسي نحو التنمية لكان وضعنا أفضل

توافق

*** ما هو المطلوب من المتحاورين من أجل التوصل إلى توافق سياسي مجتمعي حول النظام الاقتصادي ؟**

- يتمثل هذا في ضرورة التوصل إلى توافق حول طبيعة الأهداف الاقتصادية التنموية والاجتماعية التي يتوخاها غالبية الشعب وتلبي آمالهم وتطلعاتهم، استنادا إلى التشخيص العلمي والموضوعي لطبيعة أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والتحديات والمشاكل التي تواجهنا، ثم نبدأ بعد ذلك البحث عن المبادئ الاقتصادية التي من شأنها المساهمة في تحقيق تلك الأهداف. بعبارة أخرى يتم اختيار النموذج بناءً على الأهداف التي تم تحديدها والتوافق عليها وليس قبلها، حيث تأتي أهمية الرؤية الاقتصادية التي يجب الاتفاق عليها قبل طرحها في مشروع الدستور اليمني الجديد من أهمية تحديد المسار المستقبلي للبلاد في المجال الاقتصادي وتحديد حقوق وواجبات مختلف الفاعلين الاقتصاديين، وفي مقدمتهم الدولة والقطاع الخاص، وضمان آليات مناسبة للتوزيع العادل لثمار التنمية في إطار تحقيق أهداف ثورة فبراير التي حملت شعار »العدالة الاجتماعية« محورا رئيسيا لها ويعتبر النص الواضح على هوية النظام هو بمثابة المفتاح الذي يحدد روح المواد المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد.

وبناء على ذلك، نعتقد بأن القوى السياسية والمجتمعية في اليمن أمام خيارين أو رأيين يتمثل أولاهما في أن يتم تحديد هوية الاقتصاد اليمني في نظام اقتصاد السوق الاجتماعي البيئي نظرا لما يتميز به من مرونة ومن توازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وبكونه نظاماً غير إيديولوجي. وينطبق الأمر نفسه بالنسبة لنموذج التنمية المستدامة، الشاملة والعادلة. ويتمثل الخيار الثاني في عدم تحديد شكل النظام الاقتصادي اليمني بصورة محددة في الدستور اليمني الجديد، وإنما يمكن تحديد المقومات الأساسية للنظام الاقتصادي التنموي اليمني المقترح ، وبحيث تتسم هذه المقومات من ناحية بالتجانس والتكامل في ما بينها، وتحقق من ناحية أخرى آمال وطموحات الشعب اليمني وتطلعاته لحياة كريمة ، ومن بين القضايا والمسائل التي يجب تضمنها في هذه المقومات، تحديد الأهداف الاقتصادية التنموية والاجتماعية المتوخاة، وكذلك طبيعة الأدوار الاقتصادية الاجتماعية والتنموية للدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وملكية الثروات والموارد الطبيعية وكيفية الاستفادة منها، جوانب العدالة الاجتماعية، وتقسيم السلطات الاقتصادية.

ومن الأهمية التأكيد على أن اليمنيين أدرى بمشاكلهم وظروفهم ومصالحهم وأوضاعهم، وبالتالي فهم الأقدر على اختيار النظام الذي يحقق لليمن بكافة أطرافه الأهداف المطلوبة، من خلال الاستفادة من تجارب الآخرين، دون الحاجة إلى نقل هذه التجارب حرفيا وتطبيقها في اليمن كما هي، دون الأخذ في الاعتبار اختلاف طبيعة الظروف والأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية ، فالنموذج الناجح في بلد ما في ظروف معينة، قد لا يكون ناجحًا في بلد آخر وفي ظروف أخرى.

العدالة الاجتماعية

*** ماذا عن العدالة الاجتماعية ؟**

- مسألة وقضية العدالة الاجتماعية تأتي في مقدمة أولويات الفترة القادمة والتي تعتبر إرثاً ثقيلا من الفترة السابقة، وما يتطلبه ذلك بالضرورة من وجوب توضيح طبيعة وشكل هذه العدالة التي نريد تحقيقها، وكيفية التحقيق ، وكذلك المؤشرات التي تدلنا على أننا نسير في الطريق السليم.

أدوار

*** كيف يمكن تحديد الأدوار الاقتصادية للدولة والقطاع الخاص ؟**

- يرى البعض أن الملكية الفردية والاقتصاد الحر لا بد أن يقوما على أساس التنظيم والتوجيه بواسطة الدولة، أي ليس اقتصادا حرا بدون ضوابط فالقطاع الخاص يكون موجودا ويؤدي دورا في الاستثمار والإنتاج إلا أن ذلك يكون مقننا بالقوانين وتستمر الحكومة في الإنتاج والاستثمار، وفي مقدمتها إنتاج خدمات اجتماعية من تعليم وصحة وخدمات خاصة بالمرافق والدخول في مجالات إنتاج جديدة قد لا يرى القطاع الخاص الدخول إليها لاحتياجها لاستثمارات كبيرة، ففي بعض الأحيان قد تضطر الدولة إلى أن تشارك وتدخل في مشروعات معينة لحاجة البلاد لهذه المشروعات ، ولذلك من الأهمية تحديد نصوص الدستور اليمني الجديد بصورة واضحة وجلية طبيعة الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية لكل من الدولة (بما في ذلك مسئوليتها الاقتصادية والاجتماعية في توفير الخدمات الأساسية للمواطنين ومحدودي الدخل وتقديم الخدمات الاجتماعية والخدمات الخاصة بالمرافق) وكذلك القطاع الخاص والملكية الفردية، ثم دور المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة، من الأهمية التأكيد في مشروع الدستور اليمني الجديد على الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة كون " الملكية تفرض واجبات ، ويجب أن يسهم استخدامها في الوقت نفسه لخير الجماعة.

تقسيم

*** هل يمكن تقسيم السلطات الاقتصادية وفق النظام الجديد للبلد ؟**

- بقدر ما يتم تقسيم السلطات السياسية بين أركان الدولة الأساسية من برلمان ورئاسة وحكومة، يجب أيضا تقسيم السلطات الاقتصادية بين هذه الأركان الثلاثة، بهدف الحد من المسئولية المنفردة والمطلقة لرئيس الدولة في وضع الخطط وتنفيذ المشروعات وإعطاء المجالس النيابية دورا أكبر في الموافقة على الأهداف والمبادئ العامة لخطط التنمية ومراقبتها بصورة حقيقية لعملية التنفيذ في المراحل المختلفة أو ضمان الاتساق، هذه المشروعات ضمن رؤية اقتصادية موحدة تزيد من معدلات النمو وتضمن تحقيق تنمية حقيقية. ويمكننا الإشارة هنا إلى ثلاث مسئوليات أو سلطات أساسية هي؛ سلطة التخطيط (البرلمان المنتخب مع الحكومة) سلطة التنفيذ (الحكومة بقيادة رئيس الجمهورية) سلطة المراقبة والمحاسبة (البرلمان مع أجهزة مستقلة)، مع تحديد الآلية التي سيتم من خلالها تقسيم هذه السلطات على واحد (أو بين شقين) من أركان الحكومة.

وبالتالي من الأهمية التواصل إلى اتفاق حول المهام الاقتصادية ستناط بمجلس النواب باعتباره يمثل سلطة التشريع، وتحديد دوره في إقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، وكذلك في ممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية؛ ليتم عكسها في الدستور، بما في ذلك تلك القوانين والقضايا الفرعية المتعلقة بها، مثل القانون الذي يحدد طريقة إعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعرضها على مجلس النواب. وينطبق الأمر نفسه على السلطات الاقتصادية والتنموية لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السياسة وكذلك سلطات رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء.

*** ماهي رسالتك لمؤتمر الحوار ؟**

- رسالتي هي الدعوة لتكوين جمعية وطنية تأسيسية للدستور تضم كافة القوى والتيارات السياسية والمجتمعية والاقتصادية وتحديد كافة القضايا والمواضيع التي يجب علينا التطرق لها حتى لا نعود إلى نقطة البداية من جديد، ويأتي في مقدمتها القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي يجب إعطاؤها حقها في الدستور الجديد.

وضرورة وجود أكثر من خبير أو أستاذ اقتصاد إلى جانب في اللجنة الوطنية للحوار الوطني وكذلك في اللجنة التأسيسية للدستور إذا ما تم الاتفاق على إنشائها، وكذلك الحال بالنسبة لممثلي منظمات القطاع الخاص وجمعيات رجال الأعمال اليمنيين ، فبدون شك فإن عدم وجود خبير أو أستاذ اقتصاد واحد في اللجنة الفنية للحوار الوطني سينعكس مباشرة وبصورة سلبية على القضايا والمسائل الاقتصادية والاجتماعية في ظل غياب المرجعية في ما يتعلق بالقوانين الجديدة التي سيتم وضعها في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار والتشغيل وغيرها.